اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

اسعار المواد الغذائية

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
بيض المائدة	طبقة ٣٠ بيضة	٣٥٠٠
زيت نباتي تركي	عبوة لتر	١٦٥٠
لحم البقر	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الغنم	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الدجاج المستورد	١ كغم	٢٥٠٠
لحم الدجاج المحلي	١ كغم	٣٠٠٠
معجون طماطة ايراني	علبة ١ كغم	١٥٠٠

نحو برنامج متكامل لتطوير القطاع العام في العراق

د. ثائر العاني

يعاني القطاع العام بمختلف مؤسساته الاقتصادية خاصة الصناعية منها من أزمة حقيقية، إذ تضافرت عدة أسباب وعوامل موضوعية وذاتية تلك المرتبطة بأداء السياسات الاقتصادية وطول مدة الحصار الاقتصادي على العراق. وتبع ذلك اختلاف في الرؤى بالنسبة لطبيعته ودوره وأهدافه والى تباين في المواقف بالنسبة له ولما يجب ان يتخذ حياله من إجراءات فهناك الموقف الذي يدفع بأن القطاع العام لم يفلح في اداء رسالته التي ركزت على المضامين والمحتوى الاجتماعي فضلاً عن وجوب عدم اعتماد المعايير الاقتصادية في تقويم اداء المؤسسات العامة للدولة وفق مبدأ الربح والخسارة ذلك ان هذا القطاع طالما عاش في كنف تعثر السياسات الكلية ومركزية القرار السياسي وحالة الحصار. اما الموقف الثاني فيتلخص في ان القطاع العام قد فشل في تحقيق ما أنيط به من أهداف وما علق عليه من آمال وانه قد استنزف الموارد الاقتصادية المحدودة وأصبح عبئاً يثقل كاهل الدولة فلا مناص من تفكيك القطاع العام وتحجيم دوره في الاقتصاد وتحويل ملكيته إلى القطاع الخاص وإعطاء دور أكبر لآليات السوق.

ان واقع الاقتصاد العراقي خاصة في ظل المرحلة الحالية ومعاناة المجتمع العراقي وحالة البطالة والفقر تتطلب دوراً فاعلاً ومؤثراً للدولة باتجاه تبني نهج اقتصادي لتحديد المسار العام والخاص والعمل على ايجاد قواعد لاقتصاد السوق.

كما ان اعادة تأهيل مؤسسات القطاع العام في اطار برنامج وطني متكامل من شأنه ان يخلق جواً من التنافس مع القطاع الخاص دونما الحاجة إلى تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص في اطار الملكية التامة. وحتى يمكن ترجمة مجموعة المبادئ التي يمكن اعتمادها في هذا الإطار ينبغي وضع برنامج وطني متكامل لتطوير القطاع العام وكما يلي:

١. وضع معايير للمشروعات التي يجب ان تظل بيد الدولة ولا تخصص لاسباب ستراتيجية أو اقتصادية أو اجتماعية ومن هذه المعايير.

أ. المشروعات ذات البعد الاستراتيجي.

ب. المشروعات ذات البعد الاجتماعي (المؤسسات الصحية مثلاً).

ج. مشروعات تحقق أرباحا وتعمل على أسس تجارية خاصة في مجال الخدمات.

٢. توفير المناخ الملائم للاستثمار لكلا القطاعين العام والخاص على ان يشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية. وعلى ان يتضمن ذلك كسب تأييد جميع المجموعات والفئات في الاستثمار والتي تشمل بجانب القيادة السياسية فئات العاملين ورجال الاعمال والمستهلكين والمواطنين.

٣. ان تمنح مؤسسات القطاع العام استقلالاً ادارياً وماليا حقيقياً بسن القوانين واللوائح بحيث يسمح لها باتخاذ القرارات بناء على الاعتبارات الاقتصادية اولا وذلك في كل ما يتعلق بشؤون الإنتاج والتوزيع والتسويق والعاملة.

٤. ابقاء القطاع العام في الموقع المؤثر لإحداث عملية التنمية مع مراعاة اعادة تأهيل واصلاح القطاع بغية تقليص أوجه القصور وما سيتبعه من استنزاف للميزانية.

٥. ان توقف الدولة أو الحكومة أي معاملة تفضيلية تتمتع بها المؤسسات العامة، وكذلك أي دعم مالي مباشر أو غير مباشر سواء كان في صورة اعفاءات ضريبية أو تسهيلات أخرى تتلقاها هذه المؤسسات وان تتعامل على قدم المساواة مع مؤسسات القطاع الخاص، على ان يشمل ذلك أي ضمانات للعاملين بها خارج اطار موازنات وإيرادات هذه المؤسسات وذلك حتى يرتبط مصير العاملين بها وبنجاحها واخفاقها.

٦. لابد من استحداث قانون تخضع بموجبه المؤسسات التي تعجز عن المنافسة أو مواكبة السوق لاجراءات الافلاس والتصفية التي تخضع لها مؤسسات القطاع الخاص ودون ان يتحمل دافع الضرائب أو الدولة أي مسؤولية تجاه العاملين بهذه المؤسسات عن افلاسها.

٧. لابد ان تتفادى الدولة عند لجوئها لخصخصة بعض المؤسسات لاسباب اقتصادية أو قومية الاكثار أو الاسراف في أجهزة وآليات واجراءات الرقابة والمتابعة للمؤسسات المخصخصة وذلك حتى لا تتكرر المشاكل التي عانت منها مؤسسات القطاع العام التي نجمت أساسا من تعدد وهيمنة أجهزة الرقابة المركزية ومن كثرة قوانين واجراءات الرقابة والاشراف الحكومي، والتي نأت بالمؤسسات العامة عن أدائها لدورها وانجازها لأهدافها الموضوعة.

٨ تفادي المغالاة في الاشراف الحكومي والرقابة المباشرة يجب ألا يعني بأي حال التقليل من دور الحكومة في الاشراف على هذه المؤسسات العامة، شأنها من ذلك شأن مؤسسات القطاع الخاص، وذلك في اطار التوجيه الكلي للاقتصاد لتحقيق الغايات العليا للدولة ولانجاز الأهداف الموضوعة لخطط وبرامج التنمية الشاملة.

٩. قبول الخصخصة كآلية اقتصادية وإدارية قد تساعد في اعادة تأهيل وتنشيط مؤسسات القطاع العام يجب ألا يلغي أو يوقف أي دراسات أو محاولات لإيجاد وتطبيق نماذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر ملاءمة وأكثر انسجاماً مع ظروف العراق، وأكثر دقة على تحقيق غاياتها وطموحاتها وأهدافها في الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار من العدالة الاجتماعية وانهاء الفقر وازالة التخلف. ولهذا فان تناول ومعالجة موضوع الخصخصة يجب ان ينظر إليه في اطار البحث الكلي عن نموذج للتنمية يراعي الخصوصية المجتمعية للاقتصاد العراقي.

بدلاً من استيرادها من الخارج

تصنيع زوارق لصالح البحرية العراقية

بغداد / المدى

نجحت الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة احدى شركات وزارة الصناعة والمعادن في تصنيع زوارق بحرية لمصلحة القوة البحرية التابعة لوزارة الدفاع العراقية بكلفة مليونين وأربعمائة وخمسين ألف دولار للزورق الواحد.

وقال مدير عام الشركة المهندس قيس كاظم ان تصنيع هذه الزوارق داخل العراق حقق وفورات مالية كبيرة خاصة ان قيمة الزورق المستورد بلغت خمسة ملايين دولار

وأضاف ان الزورق البحري الأول الذي سيباشر مهامه في ميناء أم قصر قريباً، هو أحد ستة زوارق سيتم تصنيعها، وتتميز بقدرتها على البقاء في البحر لمدة خمسة أيام دون الرجوع إلى المرسى إضافة إلى امكانية تحويره ليستخدم في نقل الادلاء وأضاف ان الشركة تستعد لتجهيز وزارة النفط بزوارق مراقبة وأخرى خاصة بتنظيف الأنهر من المخلفات النفطية، إضافة إلى اتفاقها مع وزارة النفط أيضاً لتصنيع ستة مصاف نفطية بطاقة انتاجية تبلغ عشرة آلاف برميل يومياً وبكلفة عشرة ملايين دولار للمصفى الواحد حيث سيتوزع على المحافظات الجنوبية وإقليم كوردستان، مبيناً ان كلفة المصفى فيما لو تم استيراده من الخارج تصل إلى ما يقرب من (٢٥) مليون دولار.

وأكد قائلاً ان للشركة تعاقدات أخرى مع وزارة الصحة لتزويدها بـ(١٢٥) مرجلاً بخارياً لاستخدامها في المستشفيات بقيمة سبعة مليارات دينار من المؤمل انجازها خلال العامين القادمين مع عدة طلبات مقدمة من الموانئ النهرية التابعة لوزارة النقل.

الوسائل السياسية في حماية المال العام

وائل غسان الربيعي

تعد الوسائل السياسية امراً ناجحاً لحماية المال العام وعلى وجه الخصوص في الأحوال الاستثنائية التي تمر بها البلاد، ومن هذه الوسائل ما يلي:

اولاً: وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

إذ ان العنصر المادي لوحده غير كاف لقيام مؤسسات الدولة بأعمالها فلابد من تضافر العنصر البشري مع العنصر المادي إذا وجب اختيار الموظفين من ذوي كفاءات وخبرات يعملون على استخدام الاموال العامة استخداماً أمثل بهدف خدمة الصالح العام. فالدول الصناعية تخصص ملايين الدولارات لخلق نخبة من الكفاءات الإدارية تعطي استشاراتها وخبراتها في جميع ميادين العمل وفي توجيه المال العام نحو الاستثمار الامثل.

ثانياً: ان يكون للإعلام دور فاعل في الدفاع عن المال العام بوصفه مصدر غنى الدولة وقوتها من خلال كشف واظهار انواع التعدي التي يتعرض لها المال العام واظهارها لعامة الناس من خلال وسائل الاعلام كافة وايصال تلك الخروقات إلى السلطة التشريعية والقضائية لإصدار الاحكام التي تضمن حماية تلك الأموال.

ثالثاً: تعد مسألة الحفاظ على المال العام من أهم المواضيع الملقاة على عاتق أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبة في كل وقت، إذ تمتلك السلطة التشريعية والمتمثلة بنواب الشعب الكثير من الوسائل والسبل لحماية اموال الشعب من أي اعتداء.

وفي هذا الإطار نشير إلى ضرورة ان ينص الدستور الدائم على تشديد وسائل السلطة التشريعية في الرقابة على تصرفات السلطة التنفيذية ومنها التصرفات المالية عبر التحقيق والاستجواب والمساءلة القانونية من اجل توفير الحماية القانونية للاموال العامة ولكي يشعر المواطن انه انتخب الأكفأ والاحرص على مصالحه وأنه إختار خير من يمثله.

رابعاً: تساهم الممارسات الديمقراطية المتواترة لعموم الشعب من خلال المشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفي الاستفتاءات الشعبية مثل الاستفتاء على الدستور، نقول ان تلكم الممارسات المتكررة تساهم في توعية ابناء الشعب بدورهم الكبير في الحفاظ على الأموال العامة العائدة لهم من خلال الرقابة على تصرفات سلطات الدولة كافة لكي تشكل قيداً أوحد يحد من أي خرق أو انتهاك لحرمة هذه الأموال.

إذ تساهم الممارسات الديمقراطية في خلق فكر واع ومنظم يجعل من الفرد مهيئاً لتحمل المسؤولية باعتباره مصدراً للسلطات، فكلما تبلور الفكر السياسي لعموم الشعب ونضجت فكرة الديمقراطية في العقول اصبح الفرد أهلاً لاخذ زمام المبادرة في محاسبة كل مقصر أو مسؤول يخالف القانون ويخرق مبدأ المشروعية وينتهك حرمة المال العام. وكل ذلك يتحقق عندما يساهم الشعب في عملية صنع القرار.

بعد موافقتها على اقامة عشرين معملاً للأسمنت

وزارة الصناعة تستعد لخصخصة معملي سنجار والكوفة

بغداد / رياض القره غولي

قال وزير الصناعة والمعادن المهندس اسامة عبد العزيز النجفي ان الوزارة بصدد استحصال الموافقات النهائية اللازمة لتحويل أثنين من معامل السمنت في سنجار والكوفة للمشاركة مع القطاع الخاص بعد الإعلان عن بدء تنفيذ عشرين فرصة استثمارية في هذه الصناعة من قبل القطاع الخاص، أولها مع (شركة مجموعة البصرة) التي ستباشر بتنفيذ مشروعها في محافظة المثنى بطاقة انتاجية تقدر بمليون طن سنوياً في الوقت الذي ستتم المباشرة بتنفيذ معامل الاسمنت الأخرى في محافظات نينوى والنجف والأنبار وكربلاء بطاقة انتاجية تصل إلى (٢٥) مليون طن سنوياً وبما يسهم في سد الاحتياجات المحلية منها وتشغيل الأيدي العاملة.

وأضاف السيد الوزير ان عهد التحول الاقتصادي في العراق قد بدأ بخطوات واثقة وصحيحة لا ينقصها إلا الاستقرار الأمني ليكون العالم كله مدعواً للمشاركة في الاعمار والاستثمار في العراق.

وكانت وزارة الصناعة والمعادن قد أعلنت في وقت سابق ان الامكانات الفنية والمادية للشركات التي تمت الموافقة على حصولها على تلك الفرص الاستثمارية هي الأساس الذي اعتمدته الوزارة في إحالة الفرص الاستثمارية في مجال صناعة الاسمنت وان المعايير والأسس التي اتخذت في إحالة هذه المشاريع كانت تخضع لإشراف السيد وزير الصناعة والمعادن ومتابعة الشخصية حيث تم تشكيل لجنة لإعداد الملفات ضمت جميع المتخصصين في الجوانب الاستثمارية والفنية والبيئية والمالية والتعديدة ولجنة ثانية لتسلم الملفات الاستثمارية واستلام الطلبات بعد تحديد فترة معينة ولجنة ثالثة لدراسة وتقييم الطلبات وفق الشروط والمحددات الواردة في الملف الاستثماري مضيفاً ان هذه اللجنة أقرت بعد تدقيق الطلبات الواردة والبالغة (٣٧) طلباً قبول عشرين طالباً منها واستبعاد الأخرى لافتقادها الخبرة أو الامكانات المادية اللازمة.

وأشارت وزارة الصناعة والمعادن إلى أنه تم التعامل مع الطلبات المقدمة على أساس من الشفافية ومبدأ النافذة الواحدة في الوزارة من خلال دوائر الاستثمارات والمسح الجيولوجي والتنمية الصناعية التي ستقوم بمنح اجازات المقالع والموافقة على تخصيص الأراضي وتقديم التسهيلات الأخرى اللازمة للتنفيذ.